بنك فيصل الإسلامي المصرى
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م
الموافق ٢١ رمضان ١٤٤٥ هـ

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية المجمعة

إلي السادة / أعضاء مجلس إدارة
بنك فيصل الإسلامي المصري "ش.م.م"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لبنك فيصل الإسلامي المصري "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمع في ٣١ مارس ٢٠٢٤ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع في ٣١ مارس ٢٠٢٤ وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

مراقبا الحسابات

KPMG حـــازم حســـن
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد و شركاه
IBDO
محاسبون قانونيون ومستشارون

مهند طه خالد
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٧٥
BDO خالد وشركاه

فارس عامر إمام عامر
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٣٠
KPMG حازم حسن

القاهرة في ٣٠ مايو ٢٠٢٤

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالى الدورية المجمعة
فى ٣١ مارس ٢٠٢٤م الموافق ٢١ رمضان ١٤٤٥ هـ

	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصري	(١٥)	١٤,٤٨٣,٧٠٠	١٢,٦٧٦,٦٣٩
أرصدة لدى البنوك	(١٦)	٦٥,٩٨٨,٠٣٨	٤٦,٢٥١,٨٣٠
مخزون	(١٧)	٢,١٢١,٠٩٥	١,٩٧٤,٦٠١
عملاء واوراق قبض	(١٨)	١,٠٢٨,٤٠٣	٩٣٩,٧٤٠
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع البنوك	(١٩/أ)	١٠٠,١٨٠	٦٤,٧٤٨
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	(١٩/ب)	١٤,٢٦٥,٩١٢	١٢,٦٤٨,٣٤٦
استثمارات مالية			
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٢٠/أ)	٣٧,٠٠١,٨٦٩	٣٦,٧٠٤,٥٨٤
بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	(٢٠/ب)	٤٢٥,٢٩٨	٤٦٣,٢٥٥
بالتكلفة المستهلكة	(٢٠/ج)	٧٦,٥٦٠,٢٨١	٥٩,٨٤٧,٦٧٢
استثمارات في شركات شقيقة	(٢٠/د)	٥٦٧,٢٤٠	٥٧٢,٠٧٨
أصول أخرى	(٢١)	٦,٥٠٢,٩٥٠	٦,٠٠٢,٠٤٦
أصول غير ملموسة	(٢٢)	٢٥١,٨٧١	٢٥٨,٩٠٧
أصول ثابتة	(٢٣)	٢,٥٧٩,٠٧٣	٢,٥٨٣,٩٠٩
استثمارات عقارية	(٢٤)	٢٩,٥٢٣	٢٩,٥٨٦
إجمالي الأصول		٢٢١,٩٠٥,٤٣٣	١٨١,٠١٧,٩٤١
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	٢١,٦٣٤,١٧٤	١٦,٢٧٩,٩٩٠
قروض طويلة الاجل		٦٢,٢٧٥	١١١,٨٧١
موردون و أوراق دفع		٦٣٤,٥٤٦	٥٥٣,٤٦٣
الأوعية الادخارية وشهادات الأدخار	(٢٦)	١٥٧,١٧٠,٥٩٢	١٣٠,٢٠١,٧٨٠
التزامات أخرى	(٢٧)	٦,٧٨٤,٦٢٥	٥,٥٥٧,٨٠٤
التزامات ضريبية مؤجلة		٧٥٧,٥٣٤	٥٠٦,٢٢١
مخصصات أخرى	(٢٨)	٣٣٦,٨٣٩	٣٣١,٤٢٤
التزامات ضريبية جارية		٨٦٨,١٩٦	٩٠٢,٩٦٥
إجمالي الالتزامات		١٨٨,٢٤٨,٧٨١	١٥٤,٤٤٥,٥١٨
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(٢٩)	٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩
أسهم خزينة	(٢٩)	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)
الاحتياطيات	(٣٠)	٨,١٥٣,٩٩٢	٥,٩٥٩,٢٩٩
الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة/ السنة)	(٣٠/ و)	١٩,٠٠٤,٦٩٢	١٤,٦٤٤,٣٤٣
إجمالي حقوق الملكية العائد الى مساهمين البنك		٣٣,٣٢٦,٣٠١	٢٦,٢٧١,٢٥٩
الحقوق غير المسيطرة		٣٣٠,٣٥١	٣٠١,١٦٤
إجمالي حقوق الملكية		٣٣,٦٥٦,٦٥٢	٢٦,٥٧٢,٤٢٣
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		٢٢١,٩٠٥,٤٣٣	١٨١,٠١٧,٩٤١

رئيس القطاع المالى
محمد على عمر

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .
- تقرير الفحص المحدود (مرفق).

	إيضاح رقم	٣١ مارس٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
عائد مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة	(٦)	٤,٩٣١,٥٥٤	٣,٦٠٥,١٩٧
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة	(٦)	(٣,٣٣٤,٦٥٨)	(٢,١٨١,٣٩٩)
المبيعات	(٦)	١,٤٢٧,١٥٦	٩٩١,٢١٦
تكلفة المبيعات	(٦)	(١,٠٣٩,٣٤١)	(٦٣٤,٦٢٠)
صافي الدخل من العائد و المبيعات	(٦)	١,٩٨٤,٧١١	١,٧٨٠,٣٩٤
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٧)	١٥١,٣٩٣	١٢١,٦٩٨
توزيعات الأرباح	(٨)	٢٠٢,٨٠٧	١٦٣,٠٨٣
صافي دخل المتاجرة	(٩)	٢٠١,٣٠٦	٥١٧
أرباح الاستثمارات المالية	(٢٠/هـ)	٥٩,٩٧٧	٥٠,٩٠٤
(عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار	(١٠)	(١١٠,٣٨٢)	(٤٤٤,١٢٣)
مصروفات إدارية	(١١)	(٧٥٦,٢٩٦)	(٧٤٨,٤٨٧)
الزكاة المستحقة شرعا		(٧٥,٠٠٠)	(٥٠,٠٠٠)
إيرادات تشغيل أخرى	(١٢)	٤,٦٨٨,٢١٣	١,٥٩١,٥٩١
الربح قبل ضرائب الدخل		٦,٣٤٦,٧٢٩	٢,٤٦٥,٥٧٧
(مصروفات) ضرائب الدخل	(١٣)	(١٦٢,٥٦٩)	(٢٤٦,٧٠٤)
صافى أرباح الفترة قبل الحقوق غير المسيطرة		٦,١٨٤,١٦٠	٢,٢١٨,٨٧٣
الحقوق غير المسيطرة		(٣١,٨٣٠)	(٢١,٦٧٧)
صافى أرباح الفترة بعد الحقوق غير المسيطرة		٦,١٥٢,٣٣٠	٢,١٩٧,١٩٦
نصيب السهم في الربح (جنيه)	(١٤)	١٠,٠١٧	٣,٥١٧

رئيس القطاع المالى
محمد على عمر

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

	٣١ مارس٢٠٢٤م	٣١ مارس٢٠٢٣م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
صافي أرباح الفترة من واقع قائمة الدخل	٦,١٥٢,٣٣٠	٢,١٩٧,١٩٦
بنود لا يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٢,٠٩٨,٩٥٩	١,٠٤٩,٨٩٨
بنود قد يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١٤٢,٠٢١	(٩,٠١٢)
التغير في الخسائر الأئتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٣٩,٢٧٠	١١,٣٦٦
اجمالى بنود الدخل الشامل الاخر للفترة	٢,٢٨٠,٢٥٠	١,٠٥٢,٢٥٢
اجمالى الدخل الشامل للفترة	٨,٤٣٢,٥٨٠	٣,٢٤٩,٤٤٨

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير فى حقوق الملكية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية
في ٣١ مارس ٢٠٢٤م الموافق ٢١ رمضان ١٤٤٥ هـ

	إيضاح رقم	رأس المال المدفوع بالألف جنيه مصرى	الاحتياطيات بالألف جنيه مصرى	الأرباح المحتجزة و صافى أرباح الفترة بالألف جنيه مصرى	اسهم الخزينة بالألف جنيه مصرى	إجمالي حقوق الملكية بالألف جنيه مصرى	الحقوق غير المسيطرة بالألف جنيه مصرى	الاجمـالى بالألف جنيه مصرى
الأرصدة فى ١ يناير ٢٠٢٤م		٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٩٥٩,٢٩٩	١٤,٦٤٤,٣٤٣	(٩,٨٩٢)	٢٦,٢٧١,٢٥٩	٣٠١,١٦٤	٢٦,٥٧٢,٤٢٣
صافى التغير فى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		-	٢,٢٨٠,٢٥٠	٢١,٢٩٦	-	٢,٣٠١,٥٤٦	-	٢,٣٠١,٥٤٦
توزيعات ارباح		-	-	(١,٣٩٨,٨٣٤)	-	(١,٣٩٨,٨٣٤)	(٢,٦٤٣)	(١,٤٠١,٤٧٧)
المحول إلى إحتياطى قانوني (عام)		-	٤٠٤,٧١١	(٤٠٤,٧١١)	-	-	-	-
المحول إلى إحتياطى رأسمالي		-	٩,٧٣٢	(٩,٧٣٢)	-	-	-	-
صافى أرباح الفترة		-	-	٦,١٥٢,٣٣٠	-	٦,١٥٢,٣٣٠	٣١,٨٣٠	٦,١٨٤,١٦٠
الأرصدة في ٣١ مارس ٢٠٢٤م	(٢٩)،(٣٠)	٥,٦٧٧,٥٠٩	٨,٦٥٣,٩٩٢	١٩,٠٠٤,٦٩٢	(٩,٨٩٢)	٣٣,٣٢٦,٣٠١	٣٣٠,٣٥١	٣٣,٦٥٦,٦٥٢
الأرصدة فى ١ يناير ٢٠٢٣م		٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٣٤١,٠٢٥	١٢,٠٢١,٤٨٦	(٩,٨٩٢)	٢٣,٠٣٠,١٢٨	٢٨٦,١٧٣	٢٣,٣١٦,٣٠١
صافى التغير فى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		-	١,٠٥٢,٢٥٢	(١١٦,٦٦٨)	-	٩٣٥,٥٨٤	-	٩٣٥,٥٨٤
توزيعات أرباح		-	-	(١,٥٠٢,٤٦٧)	-	(١,٥٠٢,٤٦٧)	(٢١,١٨٨)	(١,٥٢٣,٦٥٥)
المحول الى إحتياطى قانوني (عام)		-	٤٤٦,٨٧٠	(٤٤٦,٨٧٠)	-	-	-	-
المحول إلى إحتياطى رأسمالي		-	٦,٣٤٦	(٦,٣٤٦)	-	-	-	-
صافى أرباح الفترة		-	-	٢,١٩٧,١٩٦	-	٢,١٩٧,١٩٦	٢١,٦٧٧	٢,٢١٨,٨٧٣
الأرصدة فى ٣١ مارس ٢٠٢٣م	(٢٩)،(٣٠)	٥,٦٧٧,٥٠٩	٦,٨٤٦,٤٩٣	١٢,١٤٦,٣٣١	(٩,٨٩٢)	٢٤,٦٦٠,٤٤١	٢٨٦,٦٦٢	٢٤,٩٤٧,١٠٣

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القو ئم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية

في ٣١ مارس ٢٠٢٤م الموافق ٢١ رمضان ١٤٤٥ هـ

	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢٤ بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
التدفقات النقدية فى أنشطة التشغيل			
صافي الأرباح قبل ضرائب الدخل		٦,٣٤٦,٧٢٩	٢,٤٦٥,٥٧٧
تعديلات لتسوية صافى الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :			
إهلاك أصول ثابتة واستثمارات عقارية وإستهلاك صول غير ملموسة	(١١)	٩٠,٩٩٥	٦٨,٠٤٤
اضمحلال الأصول		٥٧٨,١٤٥	٣٥٩,٢٣٠
فروق إعادة تقييم لمخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية	(٢٨)	٤,٨٥٣	٢,١٦٠
عبء مخصصات اخرى	(١٢)	١٤,٢٧٣	١١,٧٥١
(أرباح) استثمارات مالية	(٢٠/هـ)	(٥٩,٩٧٧)	(٥٠,٩٠٤)
توزيعات أرباح	(٨)	(٢٠٢,٨٠٧)	(١٦٣,٠٨٣)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والالتزامات من أنشطة التشغيل		٦,٧٧٢,٢١١	٢,٦٩٢,٧٧٥
صافى التغيير فى الاصول والالتزامات المتداولة			
أرصدة لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الاحتياطى الالزامى	(١٥)	(١,٠٧٢,١٧٧)	(١٩٥,٠٩١)
أوراق حكومية استحقاق اكثر من ٣ شهور	(٢٠/جـ)	(١٠,٧٢٤,٤٢٣)	(٤,٨٠٤,٩٧٨)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	(٢٠/ب)	٣٧,٩٥٧	(١٣٩,٤٩٥)
المقترضون	(١٧)	(١٤٦,٤٩٧)	(٢٢٢,٦٩٠)
عملاء وأوراق قبض	(١٨)	(٨٣,١٨٦)	(١٢٦,٧٧٤)
مشاركات و مرابحات و مضاربات مع البنوك	(١٩/أ)	(٣٤,٣٩٦)	-
مشاركات و مرابحات و مضاربات مع العملاء	(١٩/ب)	(١,٩٠٤,٠٤٨)	(٧٧١,٧٠٨)
اصول اخرى	(٢١)	(٥٠٩,٠٣٠)	(٦٢٢,٥٦٦)
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	٥,٣٥٤,١٨٤	٤,٤٠٤,٧٦٩
التوظف (أصول)ضريبية مؤجلة		٢٥١,٣١٣	(٢٣٦,٠٧٩)
موردون وأوراق دفع		٨١,٠٨٣	١٦,٤٠٥
أوعية إدخارية وشهادات ادخار	(٢٦)	٢٦,٩٦٨,٨١٢	٨,٠٠٤,٧٥٦
ضرائب دخل مسددة		(١٩٧,٣٣٨)	(٢٢٩,٩٩٠)
إلتزامات أخرى	(٢٧)	٣٨٩,٦٧٧	٢٢,٣٦٠
صافى التدفقات النقدية الناتجة من نشطة التشغيل (١)		٤٥,١٨٤,١٤٢	٧,٧٩٤,٦٩٤
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
(مدفوعات فى) شراء أصول ثابتة و غير ملموسة	(٢٢ ، ٢٣)	(٧٩,٠٥٩)	(١٥٢,١٤٣)
توزيعات أرباح	(٨)	٢٠٢,٨٠٧	١٦٣,٠٨٣
مدفوعات مقابل اقتناء استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		(٧٩٦,١٨٣)	(٦١٠,٣٢٤)
استثمارات فى شركات تابعة و شقيقة		٤,٨٤٥	(٥٠,٩٠٤)
مدفوعات مقابل اقتناء استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		(٧,٠٨٧,٥٧١)	(٨٣١,٠٥٦)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار (٢)		(٧,٧٥٥,١٦١)	(١,٤٨١,٣٤٤)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
(مدفوعات فى) قروض طويلة الأجل		(٤٩,٥٩٦)	(٢٧,٦٦٠)
توزيعات الأرباح المدفوعة		(٥٦١,٦٩٠)	(٩٣٨,٧٤٥)
التغير فى الحقوق غير المسيطرة		٢٩,١٨٧	٤٨٩
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التمويل (٣)		(٥٨٢,٠٩٩)	(٩٦٥,٩١٦)
صافى الزيادة في النقدية وما فى حكمها خلال الفترة		١٦,٨٤٦,٨٨٢	٥,٣٤٧,٤٣٤
رصيد النقدية وما فى حكمها - بداية الفترة		٦٠,٨٣٢,٨٠٣	٣٥,٠٣٣,٥٧٣
رصيد النقدية وما فى حكمها - نهاية الفترة	(٣١)	٧٧,٦٧٩,٦٨٥	٤٠,٣٨١,٠٠٧

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢٤ بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلي :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(١٥)	١٤,٤٨٣,٧٠٠	١٣,٢١٧,٤٠٣
أرصدة لدى البنوك	(١٦)	٦٥,٩٨٨,٠٣٨	٣٢,٥٢١,٧٥٠
أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزى المصرى	(٢٠)	٥٢,٣١٦,٠٢٤	٤١,٧٤٢,٩٩٧
أرصدة لدى البنك المركزي في اطار نسبه الاحتياطي	(١٥)	(١١,٩٤٢,٨٦٧)	(١١,٣٦٨,٦٥٤)
أوراق حكومية استحقاق (أكثر من ٣ شهور)	(٢٠)	(٤٣,١٦٥,٢١٠)	(٣٥,٧٣٢,٤٨٩)
الاجمالى	(٣١)	٧٧,٦٧٩,٦٨٥	٤٠,٣٨١,٠٠٧

- لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تشمل المبالغ التي تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم ٢/٣١
- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

١ - معلومات عامة

يقدم **بنك فيصل الإسلامى المصرى** خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٤١ فرعاً ، ويوظف أكثر من ألف وسبعمائة موظفاً والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو – القاهرة.
تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ، والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية.

تم اعتماد القوائم المالية المجمعة للبنك من مجلس الادارة فى ٩ مايو ٢٠٢٤م.

نبذة عن المجموعة :

تمتلك مجموعة بنك فيصل الإسلامي المصرى بصورة مباشرة وغير مباشرة عدد من المساهمات في بعض الشركات التابعة والشقيقة وبيانها كالتالي:

أ - الشركات التابعة :

	حصة المجموعة
فيصل للإستثمارات المالية	٩٩,٩٩٤ %
فيصل لتداول الاوراق المالية	٩٩,٩٠ %
صرافة بنك فيصل	٨٣,٢٢ %
القاهرة لصناعة مواد التعبئة والتغليف " كوباك "	٨٤,٤٧ %
الأفق للإستثمار و التنمية الصناعية	٦٩,٠٠ %
الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية "فودبكو"	٦٧,٩١ %
الطاقة للصناعات الالكترونية	٦٥,٠٠ %
فيصل للاستثمارات والتسويق العقارى	٩٩,٩٩٩ %

ب - الشركات الشقيقة :

الجيزة للبيوت و الصناعات الكيماوية	٤٨,٥٧ %
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	٤٠,٠٠ %
العربية للوساطة في التامين	٢٥,٠٠ %
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	٣٢,٧٥ %
مستشفى مصر الدولي	٢٤,٣٠ %
أرضك للتنمية و لإستثمار العقاري	٢٥,٥١ %

٢- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية (٩) " الأدوات المالية" الصادرة من البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م.
وقد كان يتم اعداد لقوائم الماليه المجمعة للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم الماليه للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادره من البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م واعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩م وبناءا على صدور تعليمات البنك المركزى المصرى لإعداد القوائم الماليه للبنوك بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م فقد قامت الاداره بتعديل بعض السياسات المحاسبيه لتتماشى مع تلك التعليمات .

التجميع

أ/١ الشركات التابعة

هي الشركات التى يمتلكها البنك بطريقة مباشرأو غير مباشر للقدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

- الشركات التابعة هي المنشأت (بما في ذلك المنشات ذات الأغراض الخاصة) التى يمتلك البنك القدرة علي التحكم في سياساتها المالية التشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان البنك القدرة علي السيطرة المنشأت الأخرى .

- ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذى تنتقل فيه السيطرة الي البنك كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذى تنتهي فيه السيطرة .

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمه وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء البنك في صافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد علي أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد للشركة المقتناة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل .

- عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات البنك واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً علي وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك .

أ / ٢ المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة

تعتبر مجموعة المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة علي انها معاملات مع أطراف خارج المجموعة . ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع الي الحقوق غير المسيطرة وذلك في قائمة الدخل . وينتج عن عمليات الشراء من الحقوق غير المسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة .

أ / ٣ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و تمثل نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠٪ الى ٥٠٪ من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء فى المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة او المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء أو أدوات حقوق ملكية مصدرة أو التزامات تكبدها البنك . لتزامات يعبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن لقيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقا لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات الاستثمار فى أى شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار لإثبات نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء، و يتم إثبات نصيب الشركة فى أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح أو خسائر الشركة، و يتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التى يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

ب- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

ج - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية المجمعة للبنك بالجنيه المصرى وهو عملة العرض للبنك .

الدولار= ٤٧,٢١٥٥ جم في نهاية مارس ٢٠٢٤م والدولار= ٣٠,٨٩٣١ جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣م.

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطى القيمة العادلة في حقوق الملكية

د - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

. وتمسك حسابات البنك بالجنيه المصرى وتثبت المعاملات بالعملات الاخرى خلال السنة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاخرى في نهاية السنة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالارباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود).
- بنود الدخل الشامل الاخر بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات فى أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر .

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق تقييم المتعلقة بالتغييرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) .

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، لتوظيفات مع العملاء (مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء)، وأصول مالية بالتكلفة المستهلكة ، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

تصنيف الاصول الماليه والالتزامات الماليه :

يتم تصنيف الاصول الماليه طبقا لنموذج الأعمال الذى تدار به تلك الاصول الماليه وتدفقاتها النقديه التعاقديه.
ويتم قياس الاصل المالى بالتكلفه المستهلكه إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر :

- يتم الاحتفاظ بالاصل ضمن نموذج عمل بهدف الاحتفاظ بالاصول لتحصيل تدفقات نقديه تعاقدية .
- ينشأ عن الشروط التعاقديه للأصول الماليه تدفقات نقديه فى تواريخ محدده والتى تكون فقط مدفوعات اصل وعوائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد.

ويتم قياس أدوات الدين بالقيمه العادله من خلال بنود الدخل الشامل الاخر فقط فى حال إستوفت الشرطيين التاليين ولم تقاس بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقديه التعاقديه وبيع الاصول الماليه .
- ينشأ عن شرط التعاقديه للأصول الماليه تدفقات نقديه فى تواريخ محدده والتى تكون فقط مدفوعات اصل وعوائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد.

عند الاعتراف الاولى بالإستثمار فى الاسهم غير المحتفظ بها للمتاجره ، يجوز للبنك أن يختار بلا رجعه قياس التغيرات اللاحقه فى القيمه العادله ضمن بنود الدخل الشامل الأخر ، يتم إجراء هذا الإختيار على اساس كل استثمار على حده.
يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
بالإضافة إلى ذلك عند الاعتراف الأولي يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعه أصلا ماليا يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفه المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافا لذلك.

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة ، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وآلية عمل تلك السياسات من الناحية العملية وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات العوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك .
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر .
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل ومع ذلك لايتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والعوائد:

لأغراض هذا التقييم يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي يتم تعريف العائد على أنه المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الائتمان الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الاصلي والعائد فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

٣ – الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات للعملاء (مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء)، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، واستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

١/٣ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر حيث يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزء من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداه مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة والمشتقات المالية.
- يتم تبويب الأدة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزء من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولا و التزامات مالية أخرى يتم إدارتها معًا وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

٢/٣ مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
- الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر عند الاعتراف الأولي بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣/٣ الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تمثل الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الاخر إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء حالات الضرورة .

٤/٣ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر

تمثل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذى يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر.
يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف أخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات بالتكلفة المستهلكة .

يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التى سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .
تم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الاخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة .

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر الذى يسرى عليه تعريف – المديونيات (سندات) نقلاً عن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر إلى مجموعة الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة – وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التى تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

- في حالة الاصل المالي المعاد تبويبه الذى له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار بالتكلفة المستهلكة بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- في حالة الأصل المالي الذى ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.
إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .
في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

- السياسة المالية المطبقة

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفه المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

١- الأصول المالية بالتكلفه المستهلكة:
يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
الهدف من نموذج الاعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد.
البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الوارده في المعيار المتمثلة في:
- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.
- أقل مبيعات من حيث الدور ية والقيمة.
- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

٢- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:
يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.
كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج.
مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

٣- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:
يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الاصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طر يق البيع.
هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.
تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الاعمال :
- هيكله مجموعه من الانشطه مصممه لاستخراج مخرجات محدده
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات – انشطه – مخرجات)
- يمكن ان يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعيه.

- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في ان واحد.
وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

- أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل الى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب الى أصل أو التزام معترف به ، أو تنسب الى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
* تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة . ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

١- تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة لعادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .
ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك الى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية الى " صافي دخل المتاجرة " .
ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة الى " صافي دخل المتاجرة " .
وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار سنة حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

٢- تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة لدخل " صافي دخل المتاجرة "

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات الى " صافي دخل المتاجرة " .

وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور الى قائمة الدخل .

٣- تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

٤- المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمرابحات والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمرابحات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد .

- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءا مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذ كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن اتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين أخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف أخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الاخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة وكذا كافة الشروط الواردة بالفقرة (١٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١١). ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها .

- إيرادات توزيعات الارباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

- اضمحلال الاصول

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يطبق البنك منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفه المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الاولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا

تتضمن المرحلة الأولى الاصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي والتي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا.

بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحتسب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانيه الاصول الماليه التى بها زياده جوهريه فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولى ولكن لايوجد دليل موضوعى على اضمحلال القيمه ، يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعه على مدة الحياه لتلك الاصول ولكن يستمر إحتساب العوائد على إجمالى القيمه الدفتريه للاصول ، خساره الائتمان المتوقعه على مدى الحياه هى الخسائر الائتمانيه المتوقعه الناتجه من جميع حالات الاخفاق الممكنه على مدى العمر المتوقع للأداه الماليه.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية بالنسبة لهذه الاصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة.

- **السياسة المالية**

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله الماليه فيما عدا الاصول الماليه التى يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال فى قيمتها كما هو موضح ادناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ويتم حساب لخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢شهر.
- المرحلة الثانية : الأصول المالية التى شهدت ارتفاعا جوهريا فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات. ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التي شهدت اضمحلالا في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدي حياة الاصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الاضمحلال في القيمة المتعلقة بالادوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الاولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك.
- اذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي ، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا تتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولي بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

- **الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:**

يعتبر البنك أن الاداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

- **المعايير الكمية:**

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقا لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

- **المعايير النوعية:**

تمويلات التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه العميل واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم العميل بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للعميل.
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب العميل.
- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة.
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

تمويلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

إذا كان العميل على قائمة المتابعة و/أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:
- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
- تغييرات سلبية جوهر ية في النشاط والظر وف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها العميل.
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه العميل
- تغييرات سلبية جوهر ية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
- تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل
- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / التمويلات التجارية.

التوقف عن السداد:

تدرج تمويلات وتسهيلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية اذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٣٠) يوم على الأكثر و وجود مستحقات تساوي او تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة.

الترقي بين المراحل (١ ، ٢ ، ٣)

الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:

لا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.

الترقي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية الا بعد استيفاء كافة الشر وط التالية:

استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

سداد ٢٥٪ من ارصدة الاصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة،

لانتظام فى السداد لمدة ١٢ شهر .

- **الاستثمارات العقارية**

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضى والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

- **الأصول غير الملموسة**

١- الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة أو دمجها فى الزيادة فى تكافة تجميع الاعمال عن حصة البنك فى القيمة العادلة لأصول والتزامات المنشأة المستحوذ عليها بما فى ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد التى تفى بشروط الاعتراف وذلك فى تاريخ الاستحواذ ، ويتم اختبار الشهرة سنوياً على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠ % سنوياً أو بالاضمحلال فى قيمتها أيهما أكبر.

٢- برامج الحساب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق البرامج بالإضافة الى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .
ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي الى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف الى تكلفة البرامج الأصلية .
ويتم استهلاك تكلفة برامج الحساب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات .

- **الأصول الثابتة**

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.
ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الاخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

المباني والإنشاءات	٥٠ سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل
أثاث مكتبي وخزائن	١٠ سنوات
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي / نظم الية متكاملة	٥ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي ، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .
وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

- **اضمحلال الأصول غير المالية**

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي – باستثناء الشهرة – ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ولغرض تقدير الاضمحلال يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية

- **الإيجارات**

تعتبر كافة عقود للايجار التى يكون البنك طرفاً فيها عقود أيجار تشغيلى ويتم معالجتها كما يلى :

١- الاستئجار
يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب عقود الايجار التشغيلى مخصوماً منه أية خصومات يتم الحصول عليها من الموجر ضمن المصروفات فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

٢- التأجير
بالنسبة للأصول الموجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالى وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار مخصوماً منه أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

- النقدية وما في حكمها
لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء وتتضمن النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية .

- المخصصات الاخرى
يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفي الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.
ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

- عقود الضمانات المالية
عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لتمويلات أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك .

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية فى تاريخ المركز المالى أيهما أعلى ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

– مزايا العاملين

بالنسبة لنظم الاشتراك لمحدد فإنها عبارة عن لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بسداد اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة ولا يكون على البنك التزام قانونى أو حكمى لسداد مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن المشأة المتلقية لتلك الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لسداد مزايا العاملين الناتجة عن خدمتهم فى الفترات الجارية والسابقة .

وبالنسبة لنظم الاشتراك المحدد يتم سداد اشتراكات الى لوائح تأمينية للمعاشات المقررة للعاملين بالقطاع الخاص على أساس تعاقد إجبارى أو إختيارى ولا ينشأ على البنك أى التزامات إضافية بخلاف الاشتراكات الواجب سدادها ، ويتم الاعتراف بالاشتراكات المستحقة لنظم الاشتراك المحدد ضمن مصروفات مزايا العاملين إذا قام العاملين بتقديم خدمة تعطيهم الحق فى تلك الاشتراكات .

- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى بالإضافة الى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية لمؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

- التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل ، ويقاس التمويل لاحقا بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة التمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

- رأس المال

١- تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

٢- توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

- أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريًا لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالي .

- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة لأنشطة التي يزاولها إلي مخاطر ماليه متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعه من المخاطر مجتمعه معا ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة علي الأداء المالي للبنك ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الاخرى ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الاخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة الى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية بالإضافة الى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسئولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

حوكمة إدارة المخاطر والمبادئ الخاصة بإدارة المخاطر

تقوم حوكمة إدارة المخاطر بالبنك على ما يلي:

١- تدخل إداري قوي في جميع مستويات المؤسسة بدءا من مجلس الإدارة ووصولا إلى إدارة فرق العمل الميداني المسئولة عن التشغيل.

٢- إطار عمل محكم للإجراءات الداخلية والمبادئ الإرشادية.

٣- مراقبة مستمرة من قبل خطوط الأعمال والوظائف المعاونة وكذلك من جانب هيئة مستقلة للرقابة على المخاطر والالتزام بتنفيذ القواعد والإجراءات.

وتعتبر لجان المخاطر والمراجعة داخل مجلس الإدارة مسؤولة بشكل أكثر خصوصية عن فحص مدى توافق إطار العمل الداخلي بغية رصد المخاطر ومدى الالتزام بالقواعد.

فئات المخاطر :

أ- خطر الائتمان : (بما في ذلك خطر البلد) يمثل خطر الخسائر الناجمة عن عجز عملاء البنك أو الجهات السيادية من مصدرى الأوراق المالية أو غيرهم من الأطراف عن الوفاء بالتزاماتهم المالية .

وتتضمن أيضا مخاطر الائتمان مخاطر إحلال عقد محل عقد) خطر الاستبدال (المرتبطة بمعاملات السوق .

كما قد يرتفع خطر الائتمان أيضا بسبب وجود مخاطر التركز والتي تنشأ إما نتيجة منح تسهيلات ائتمانية كبيرة لعملاء منفردين أو بسبب الائتمان الممنوح لمجموعات من العملاء تتسم بمعدلات إخفاق مرتفعة.

ب- خطر السوق : يمثل خطر الخسائر الناجمة عن التغير في أسعار السوق وأسعار العائد .

ج- خطر التشغيل : (ويشمل المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام والمخاطر المحاسبية والبيئية ومخاطر السمعة الخ) ويمثل الخطر الناجم عن الخسائر أو الغش أو إصدار بيانات مالية ومحاسبية غير دقيقة بسبب عدم ملائمة الإجراءات والنظم الداخلية أو الإخلال بها أو بسبب خطأ بشري أو أحداث خارجية علاوة على ذلك يمكن أن يأخذ خطر التشغيل شكل مخاطر الالتزام التي يقصد بها خطر تعرض البنك لعقوبات قانونية أو إدارية أو تأديبية أو خسائر مالية بسبب عدم الالتزام بالقواعد واللوائح ذات الصلة.

د- خطر أسعار العائد وأسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك : يمثل المخاطر الناجمة عن الخسائر أو الانخفاض المتبقي في قيمة أصول البنك - سواء المدرجة بقائمة المركز المالى أو خارجها - والناشئة عن التغيرات في أسعار العائد أو أسعار الصرف .وتنشأ مخاطر أسعار العائد أو أسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك عن الانشطة التجارية البنكية ومعاملات المركز الرئيسي (معاملات على أدوات حقوق الملكية والاستثمارات وإصدارات السندات) .

هـ - خطر السيولة :يمثل المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وقت استحقاقها .

ويقوم البنك بتخصيص موارد كبيرة لكي يتمكن من الاستمرار فى تطبيق سياسة إدارة المخاطر على أنشطته ولكي يضمن التوافق التام بين إطار عمل إدارة المخاطر والمبادئ الأساسية التالية:
- الاستقلال التام لإدارة تقييم المخاطر عن أقسام التشغيل.
- تطبيق اتجاه ثابت لتقييم ورصد المخاطر في جميع أنحاء البنك.

وجدير بالذكر إن قسم المخاطر مستقل عن جميع كيانات البنك التشغيلية ويتبع مباشرة الإدارة العامة ويتمثل دوره في المساهمة في تطوير وزيادة ربحية البنك عن طريق التأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر المعمول به هو إطار فعّال وقوى ويعمل بالقسم فر يق عمل متنو ع ومتخصص في كيفية إدارة خطر الائتمان وخطر السوق من خلال آليات التشغيل.
وعلى وجه الخصوص فإن قسم المخاطر:
- يقوم بتوصيف واعتماد الأساليب المستخدمة لتحليل وتقييم واعتماد ومتابعة مخاطر الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما أنه يقوم باجراء مراجعة دقيقة للاستراتيجيات التجار ية في المجالات العالية لخطورة ويسعى بشكل دؤوب على تحسين التنبؤ بمثل هذه المخاطر وإدارتها.

- يساهم في إجراء تقييم مستقل عن طر يق تحليل المعاملات التي تتضمن مخاطر ائتمان وعن طر يق تقديم المشورة فيما يخص المعاملات التي يقترحها مديري المبيعات.

- يقوم بوضع إطار لكافة المخاطر التشغيلية للبنك.

ستقوم وحدة الاصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية بتقييم وإدارة أنواع المخاطر الأخرى الأساسية وهى تحديدا مخاطرعدم توفر السيولة اللازمة والمخاطر المرتبطة باختلال توازن هيكل الميزانية العمومية (نتيجة تغيرات أسعار العائد أو أسعار الصرف أو نتيجة عدم توافر سيولة كافية) وكذلك تمويل البنك طويل الأجل ، وإدارة متطلبات رأس المال وهيكل رأس المال .
تختص إدارة الشؤون القانونية الداخلية بالبنك بإدارة المخاطر القانونية بينما تختص إدارة الالتزام بإدارة مخاطر الالتزام .
ويعتبر قسم المخاطر مسؤولا بشكل أساسي عن وضع منظومة فعالة للتعامل مع المخاطر وتحديد الأسس والسياسات اللازمة ، كما تشارك وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية فى هذه المسؤولية في بعض المجالات الخاصة .
وتتولى لجنة المخاطر بالبنك مهمة مراجعة ومناقشة الخطوات الأساسية لإدارة المخاطر البنكية الجوهرية وتجتمع ثلاثة أشهر على الأقل .
وأخيرا يقوم من فر يق المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين بمراقبة مبادئ وإجراءات وبنية إدارة المخاطر بالبنك .

- خطر الائتمان
يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر ، ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة التمويل التي ينشأ عنها التمويلات والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين ، كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات التمويلات ، وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره الى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

- قياس خطر الائتمان

التوظيفات والتسهيلات للعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتوظيفات والتسهيلات للعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

* احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
* المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
* خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت فى تاريخ المركز المالى (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/٣) .

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخليا وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر على سبيل المثال بالنسبة للتمويل يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية وبالنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الاخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر إن حدث .

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكد يختلف ذلك بحسب نوع المدين وأولوية المطالبة ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الاخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والإذون الاخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

- سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بادارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل عميل أو مجموعة عملاء ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى العميل / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لاي عميل بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالى ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة العملاء والعملاء المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

* الرهن العقاري .
* رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
* رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ولتخفيض خسارة الائتمان الى الحد الأدنى يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور موشرات الاضمحلال لأحد التمويلات أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد التمويل الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الاخرى .

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الاخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من التمويل المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف أو الضمانات أو الاعتمادات المستندية ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

- سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة التمويل والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالى لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الائتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصرى .

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ ، واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالى على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية

- نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح ١/أ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية اكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصرى . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصرى . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصرى عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (٢٨/أ) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصرى	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١٪	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١٪	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢٪	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢٪	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣٪	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥٪	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠٪	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠٪	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠٪	٤	ديون غير منتظمة

- الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال الفترة الحالية بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي :

طبيعة الأصل	القيمة الدفترية بالألف جنيه مصرى
-	-
الإجمالى	-

يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الاخرى بالمركز المالي ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً .

- تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر عمليات التوظيف و الاستثمار

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف و الاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب القطاع الجغرافي في أخر السنة المالية الحالية وعند إعداد هذا الجدول تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك :

٣١ مارس ٢٠٢٤م **(بالألف جنيه مصرى)**

	جمهورية مصر العربية	أوروبا	دول الخليج العربي	دول أخرى	الإجمالي
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع البنوك	١٠٠,١٨٠	-	-	-	١٠٠,١٨٠
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	١٤,٢٦٥,٩١٢	-	-	-	١٤,٢٦٥,٩١٢
استثمارات مالية :					
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٣٠,٣٢٢,٧٦١	٢,٢٠٨,٥٤٤	١,٣٠٩,٤٤٠	٣,١٦١,١٢٤	٣٧,٠٠١,٨٦٩
- بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر	١٩٠,٣٣٢	-	٢٣٤,٩٦٦	-	٤٢٥,٢٩٨
- بالتكلفة المستهلكة	٧١,٥٦٢,٤٩٤	-	٤,٦١٩,٠٤٧	٣٧٨,٧٤٠	٧٦,٥٦٠,٢٨١
أصول اخرى	٦,٤٢٥,٥٧٤	-	٧٧,٣٧٦	-	٦,٥٠٢,٩٥٠
الإجمالي في نهاية الفترة	١٢٢,٨٦٧,٢٥٣	٢,٢٠٨,٥٤٤	٦,٢٤٠,٨٢٩	٣,٥٣٩,٨٦٤	١٣٤,٨٥٦,٤٩٠
الإجمالي في نهاية سنة المقارنة	١٠٧,١٨١,٣١٧	١,٤٤٦,٣٢٥	٤,٦٩٧,٨٣٣	١,٧٩٩,١٧٦	١١٥,٧٣٠,٦٥١

١/٩ قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف والاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك :

٣١ مارس ٢٠٢٤م **(بالألف جنيه مصرى)**

	مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	نشاط عقاري	بيع الجملة وتجارة التجزئة	قطاع حكومى	أنشطة أخرى	أفراد	الإجمالي
اركات ومرابحات ضاربات مع وك	١٠٠,١٨٠	-	-	-	-	-	-	١٠٠,١٨٠
اركات ومرابحات ضاربات مع ملاء	٦٨٨,٤٨٥	٤,٣٣٣,٥٠٠	١,٧٩٤,١٦٢	١,٥١٦,٩٤٣	-	٢,٨٠٦,٩٤٥	٣,١٢٥,٨٧٧	١٤,٣٦٥,٩١٢
شمرات مالية :								
القيمه العادلة من خلال الدخل الشامل	١.٧٩٥,٧٢٣	٢,٦٧٣,٤٤٥	٢,٩٧٢,٥٧٦	٣٣٦,٩٤٥	٢٦,٩٧٥,٨٩١	٢,٥٤٧,٢٨٩	-	٣٧,٠٠١,٨٦٩
القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	-	-	-	-	-	٤٢٥,٢٩٨	-	٤٢٥,٢٩٨
التكلفة المستهلكة	-	-	-	-	٧٦,٥٦٠,٢٨١	-	-	٧٦,٥٦٠,٢٨١
صول اخرى	٤,٦٩٢,٣٨٥	-	١,٨١٠,٥٦٥	-	-	-	-	٦,٥٠٢,٩٥٠
جمالي في نهاية ترة	٧,٢٧٦,٧٧٣	٧,٠٠٦,٩٤٥	٦,٥٧٧,٣٠٣	١,٨٥٣,٨٨٨	١٠٣,٢٣٦,١٧٢	٥,٧٧٩,٥٣٢	٣,١٢٥,٨٧٧	١٣٤,٨٥٦,٤٩٠
جمالي في نهاية ة المقارنة	٦,٧٦٥,٢٥١	٤,٦٤٧,٧٦١	٥,٥٩٩,٨٤٩	١,٥٥٠,٧١٤	٨٨,٤٥٨,٣٣٥	٥,٦٦٦,٨٣٢	٣,٠٤١,٩٠٩	١١٥,٧٣٠,٦٥١

- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة

- خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية الفترة المالية ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

٣١ مارس ٢٠٢٤م (بالألف جنيه مصرى)

	جنيه مصرى	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية و أرصدة لدى البنوك المركزية	٤,١٣١,٠٦٠	٩,٩٩٥,٢٢٨	١٨٥,٨٨٧	٤٩,٥٢٩	١٢١,٩٩٦	١٤,٤٨٣,٧٠٠
أرصدة لدى البنوك	١٢,٢٤٤,٤٣٦	٤٦,٧٧٨,٩٧٢	٢,٨٧٩,٨٣٩	٣٦٠,٩٩٢	٣,٧٢٣,٧٩٩	٦٥,٩٨٨,٠٣٨
مشركات و مرابحات ومضاربات مع البنوك	-	١٠٠,١٨٠	-	-	-	١٠٠,١٨٠
مشاركات و مرابحات ومضاربات مع العملاء	١٠,٢٨٤,٢٩٤	٣,٦٢٢,٣٧٣	٣٥٩,٢٤٥	-	-	١٤,٢٦٥,٩١٢
استمارات مالية :						
بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل	٢٥,٤٧٣,٠٣٩	٩,٧٦١,١٢٥	١,٧٦٧,٧٠٥	-	-	٣٧,٠٠١,٨٦٩
بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر	١٩٠,٣٣٠	-	-	-	٢٣٤,٩٦٦	٤٢٥,٢٩٨
بالتكلفه المستهلكه	٢٦,٧٥٠,٠٣٩	٤٩,٨١٠,٢٤٢	-	-	-	٧٦,٥٦٠,٢٨١
اصول مالية اخرى	٦,٠٢٣,١٥٣	٤٨٠,٥٨٤	٦٦	(١,٠٣٠)	١٧٧	٦,٥٠٢,٩٥٠
إجمالى الأصول المالية	٨٥,٠٩٦,٣٥٣	١٢٠,٥٤٨,٧٠٤	٥,١٩٢,٧٤٢	٤٠٩,٤٩١	٤,٠٨٠,٩٣٨	٢١٥,٣٢٨,٢٢٨

	جنيه مصرى	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
الالتزامات المالية						
أرصده مستحقة للبنوك	١,٤٧٠,١٩٤	١٨,١١٩,٤٣٧	٢,٠٥٢,٥٣٢	١١	-	٢١,٦٣٤,١٧٤
الودائع الاخرية	٧١,٨٤٢,٦٣١	٧٨,٠٨٠,٣٩٧	٢,٧٨٩,٣٧٧	٤٠٦,٨٣٤	٤,٠٥١,٣٥٣	١٥٧,١٧٠,٥٩٢
اوراق مالية اخرى	٤,٩٨٠,٥٧٢	١,٧٣٦,٠٨٢	٢٦,٠٣٣	٤,٠٧٠	٣٧,٨٦٨	٦,٧٨٤,٦٢٥
إجمالي الالتزامات المالية	٧٨,٢٩٣,٣٩٧	٩٧,٩٢٧,٩١٦	٤,٨٦٧,٩٤٢	٤١٠,٩١٥	٤,٠٨٩,٢٢١	١٨٥,٥٨٩,٣٩١
صافي المركز المالى	٦,٨٠٢,٩٥٦	٢٢,٦٢٠,٧٨٨	٣٢٤,٨٠٠	(١,٤٢٤)	(٨,٢٨٣)	٢٩,٧٣٨,٨٣٧
ارتباطات متعلقة بالتوظيف	١,٢٩٥,٢٤٥	٢,٤٥٤,٦٨٣	١٣,٤٧٤	-	١,٥٥٤	٣,٧٦٤,٩٥٦
في نهاية سنة المقارنة						
اجمالى الاصول المالية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
اجمالى الالتزامات المالية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
صافي المركز المالي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

مهام غرفة المعاملات الدولية (Dealing Room) :

- تقديم تقارير دورية عن حركة الأسواق المالية .
- تنفيذ توصيات لجنة الأصول والالتزامات التى تمت الموافقة عليها وعرض تقارير بمدى التقدم فى تنفيذ تلك التوصيات .
- التنسيق مع وحدة إدارة الأصول والالتزامات فيما يتعلق بالتحوط الطبيعى ضد المخاطر التى قد تنشأ عن معاملات خاصة وبما يتفق مع السياسة والتوصيات المعتمدة للجنة إدارة الأصول والالتزامات .
- المسئولية عن إدارة السيولة على المدى القصير .
- إعداد تقارير دورية بأى مستجدات عن موقف الأسواق وتوجيه النظر لأى اختناقات فى السيولة .
- إبلاغ وحدة إدارة الأصول والالتزامات بالاحتياجات التمويلية لمعالجة فجوة السيولة

* منظومة إدارة مخاطر هيكل سعر العائد

يتم تحديد وقياس هذا الخطر بمعرفة وحدة الأصول و الالتزامات (ALMU) التابعة لقطاع الخزانة بالبنك ويتم تقييم المخاطر وحدودها والإجراءات التصحيحية الواجب القيام بها بمعرفة لجنة الأصول و الالتزامات (ALCO) برئاسة رئيس البنك وعضوية المديرين التنفيذيين والمدير المالي ومديرو الإدارات التجارية ومدير شبكة الفروع والسكرتير العام ورئيس غرفة المعاملات الدولية وتقوم غرفة المعاملات الدولية بتنفيذ الإجراءات الضرورية التي تقررها لجنة الأصول والالتزامات لتصحيح الفجوات من خلال التعامل في الأسواق المالية وتعد الغرفة تقاريرها بما حدث من تطور وعرضها على وحدة الاصول والالتزامات ولجنة الأصول والالتزامات.

* مهام لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)

- البت في الحدود المقبولة لأغراض تحليل الحساسية.
- مراجعة الافتراضات المستخدمة فى تحديد وقياس المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها.
- استعراض مخاطر وفجوات أسعار العائد وموقف الحساسية بالبنك والواردة بتقارير وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU).
- تقييم وتعديل واعتماد التوصيات المقترحة لتعديل الفجوات -إن وجدت- بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

* مهام وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU)

- توثيق سياسة إدارة المخاطر كما تم إقرارها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات والحفاظ عليها.
- إعداد النماذج المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر و العمل على تطويرها باستمرار.
- إعداد تقارير بالقيم المعرضة للخطر وتطور تلك القيم على مدار الزمن وعرض تلك التقارير على لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- تقديم توصيات لتعديل الفجوات بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.
- متابعة تطبيق قرارات لجنة الأصول والالتزامات وإخطارها بمدى التقدم فى تطبيق تلك القرارات.

- خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة ، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

هدف البنك من إدارة خطر أسعار العائد :
يهدف البنك إلى تخفيض درجة تعرضه لمخاطر هيكل أسعار العائد إلى أقصى حد ممكن مع مراعاة أن تكون قيمه المخاطر المتبقية الناجمة عن أسعار العائد في حدود مستوى الحساسية المعتمد من لجنة الأصول والالتزامات.
ويعرف مستوى الحساسية بأنه التغير في صافى القيمة الحالية لمراكز أسعار العائد الثابتة المستقبلية للبنك مقابل كل زيادة قدرها ١ % بمنحنى سعر العائد وتتم المتابعة اليومية لمدى التزام البنك بالحدود المطبقة .

ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب:

- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التى يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشئون المالية بالبنك ما يلي :

* يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
* الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
* مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
* إدارة التركز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

هدف البنك من ادارة السيولة

يهدف البنك لتمويل أنشطته على أساس أفضل الأسعار الممكنة في ظل الظر وف الطبيعية، ولضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته في حالة حدوث أزمة .وسعيا نحو تحقيق هذه الغاية يتبنى البنك المبادئ الرئيسية التالية لإدارة السيولة :

- إدارة السيولة فى المدى القصير وفقا للإطار الرقابى.
- تنويع مصادر التمويل.
- الاحتفاظ بمجموعة من الأصول ذات سيولة عالية.

قياس ومتابعة هيكل مخاطر السيولة

يتلخص إطار إدارة السيولة بالبنك فى العمليات التالية :

- التقييم المنتظم لهيكل سيولة البنك وتطوره علي مدار الزمن.
- متابعة تنويع مصادر التمويل .
- تقييم البنك لاحتياجات التمويل على أساس التوقعات الواردة في الموازنة التقديرية بغرض التخطيط لحلول ملائمة للتمويل .

يتم تحديد فجوات السيولة المتوقعة عن طريق حصر البنود التى تظهر بقائمة المركز المالي البنك وخارجها حسب نوع عملة وآجال الاستحقاق المتبقية لتلك البنود وتتحدد تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات القائمة على أساس الشروط التعاقدية للمعاملات ونماذج أنماط سلوك العميل التاريخية (كما فى حالة حسابات الاستثمار) وكذا الافتراضات التقليدية المتعلقة ببعض بنود قائمة المركز المالى(كما فى حالة حقوق المساهمين) .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلي أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشئون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والآجال .

- **ادارة رأس المال**

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلى :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية والاحكام الشرعية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الاخرى التي تتعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصرى في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تغذيه البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصرى على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصرى أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥ مليار جنيه مصرى حد أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الاصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٠ % ، ويبلغ الحد الادنى لمعيار كفاية رأس المال بعد اضافة متطلبات الدعامة التحوطية والبنوك ذات الاهمية لنظامية المحلية ١٢,٥٠ % وذلك من بداية يناير ٢٠١٩م .

يتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة ، واجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بالميزانية .

وقد تم إدراج صافي الأرباح المرحلية في الشريحة الأولي وذلك طبقا لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتار يخ ١٥ فبراير ٢٠١٧.

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لرصيد لمخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة فى المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥ % من اجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من اجالها) و ٤٥ % من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية من الاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة .

ويراعى عند حساب إجمالي بسط معدل كفاية رأس المال ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات – الودائع - المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ٢٠٠ % مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به مع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالى بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

تم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقا لمتطلبات بازل II بناءاً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتار يخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ والتى أصدرت فى ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين

ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية الفترة / السنة المالية :

	٣١ مارس ٢٠٢٤م ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م ألف جنيه مصري
الشريحة الأولى (رأس المال الاساسي و الاضافى):		
رأس المال المصدر والمدفوع	٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩
أسهم خزينة (-)	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)
الاحتياطيات " قانونى (عام) & رأسمالى "	٢,٨٠٧,٣٦٦	٢,٣٩٢,٩٢٣
احتياطى مخاطر العام	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
الارباح المحتجزة	١١,٥٠٢,٧٢٨	٩,١٩٦,٢٥٨
الأرباح السنوية	٥,٣٨٢,٥٠٩	٢,١٧٦,٧٥١
حقوق الأقلية	٥,٠٩٤	٤,٩١٧
جمالى الاستبعادات من رأس المال الأساسى المستمر Common Equity	(٢,٦٩١,٦٧٧)	(١,٦٠٦,٧٨١)
جمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	٥,٦٧٧,١٠٩	٣,٣٩٦,٨٥٩
جمالى رأس المال الاساسى و الاضافى	٢٨,٤٩٩,٨٩٩	٢١,٣٧٧,٦٩٧
الشريحة الثانية (رأس المال المساند):		
٤٥٪ من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة والشقيقة	٧٤٦,١٦١	٧٦٠,٠٥٨
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل الديون و التسهيلات الائتمانية المطلوبة فى المرحلة الاولى	١٤٦,٩٨٦	٤٤٦,٢١٣
جمالى رأس المال المساند	٨٩٣,١٤٧	١,٢٠٦,٢٧١
جمالى القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات (اجمالى رأس المال)	٢٩,٣٩٣,٠٤٦	٢٢,٥٨٣,٩٦٨
الأصول والالتزامات العرضية المرجحه بأوزان المخاطر :		
جمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	١٣٤,٩٣٨,٧١٩	٩٨,١٠١,٨٩٩
اجمالى القاعدة الرأسمالية / إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بوزن المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	%٢١,٧٨	٪ ٢٣,٠٢

وافق البنك المركزى المصرى فى جلسته بتاريخ ٧ يونيو ٢٠١٥م على التعليمات الرقابية لقياس الخاصة بالرافعة المالية مع إلزام البنوك بالحد الأدنى لتلك النسبة (٣٪) على أساس ربع سنوى وذلك على النحو التالى :

كنسبة استرشادية من نهاية سبتمبر ٢٠١٥م وحتى عام ٢٠١٧م.

كنسبة ملزمة اعتبارا من عام ٢٠١٨م .

كما أوجب عن الإفصاح عن النسبة ومكوناتها (بسطاً ومقاماً) بالقوائم المالية المنشورة أسوةً بما يجرى عليه حالياً فيما يخص المعيار المعتمد على المخاطر (CAR) .

ويتكون بسط ومقام نسبة الرافعة المالية من الآتي :

مكونات البسط يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة فى بسط معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر (CAR).

مكونات المقام يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية – وفقاً للقوانين المالية - وهو ما يطلق علية "تعرضات البنك" .

النسبة يجب ألا تقل نسبة الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية (بعد الاستبعادات) الى إجمالى تعرضات البنك عن (٣ %).

	٣١ مارس٢٠٢٤م ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م ألف جنيه مصري
أولا : بسط النسبة		
الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات	٢٨,٤٩٩,٨٩٩	٢١,٣٧٧,٦٩٧
ثانيا : مقام النسبة		
اجمالى التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل لأوراق المالية	٢١٤,٧٩٥,٩٢٤	١٧٥,٩٥٦,٥٠٢
التعرضات خارج الميزانية	٧,٩٥٩,٩٧٧	٦,١٩٦,٤٨٩
إجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية	٢٢٢,٧٥٥,٩٠١	١٨٢,١٥٢,٩٩١
نسبة الرافعة المالية %	% ١٢,٧٩	٪ ١١,٧٤

- **التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :**

أ- خسائر الاضمحلال في مشاركات ومرابحات ومضاربات

يراجع البنك محفظة مشاركات ومرابحات ومضاربات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل ، ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير الى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة المرابحات وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى المرابحة الواحدة في تلك المحفظة , وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير الى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من عملاء التوظيف على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك . عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار في وجود أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة . ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

ب- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة ، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة إلى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

ج- القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب مثل النماذج لتحديد القيمة العادلة يتم اختبارها ومراجعتها دوريا بواسطة أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التى قامت بأعدادها .وتعتمد نتائج التقييم العادلة الى حد ما على الخبرة .

د- أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة :

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع أدراج فروق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند" صافى الدخل من المتجرة " كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة ببنود الدخل الشامل الأخر ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقا للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية " أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة " فيما عدا الاستثمارات الاستراتيجية "فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة " طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة " وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة او القيمة الأسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

يقوم مصرفنا بالعمل وفقا للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناء علي مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

-المستوي الأول:

وتتمثل مدخلات المستوي الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مطابقة يستطيع البنك الوصول إليها في تاريخ القياس.

-المستوي الثاني:

وتتمثل مدخلات المستوي الثاني فى كافة المدخلات بخلاف أسعار معلن عنها ضمن المستوي الأول وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

-المستوي الثالث:

وتتمثل مدخلات المستوي الثالث في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

- تمويلات وتسهيلات مع العملاء

تظهر التمويلات والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- أرصدة لدى البنوك

تظهر أرصدة لدى البنوك بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كادوات دين بالتكلفة المستهلكة " ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ".

- الأوعية الادخارية وشهادات الإدخار

تظهر الأوعية الادخارية وشهادات الإدخار بالتكلفة .

٥ - التحليل القطاعي

- التحليل القطاعي للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الاخرى . ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي :

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة عمليات التوظيف و الاستثمار والمشتقات المالية .

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع والمرابحات الشخصية والمرابحات العقارية .

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الاخرى كإدارة الأموال .

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك .

٦ - صافي الدخل من العائد و المبيعات

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصري
عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات:		
البنك المركزى المصرى	٣٨٠,٤٣٣	٢٢٩,٦١٤
البنوك الأخرى	٨١٠,٨١٠	٣٥٦,١٥٢
العملاء	٦١٦,٢٢١	٤٤٣,٧٤٥
المجموع	١,٨٠٧,٤٦٤	١,٠٢٩,٥١١
عائد أدوات دين حكوميه	٣,٠٣٩,٧٦٠	٢,٥٤١,٩٨٤
عائد أدوات دين غير حكوميه	٨٤,٣٣٠	٣٣,٧٠٢
إجمالى عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة	٤,٩٣١,٥٥٤	٣,٦٠٥,١٩٧
المبيعات	١,٤٢٧,١٥٦	٩٩١,٢١٦
إجمالى عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات	٦,٣٥٨,٧١٠	٤,٥٩٦,٤١٣
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة وتكلفة المبيعات:		
البنوك	(٣٤٨,٢٠١)	(٣٩,١٩٠)
العملاء	(٢,٩٨٦,٤٥٧)	(٢,١٤٢,٢٠٩)
إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة	(٣,٣٣٤,٦٥٨)	(٢,١٨١,٣٩٩)
تكلفة المبيعات	(١,٠٣٩,٣٤١)	(٦٣٤,٦٢٠)
إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة وتكلفة المبيعات	(٤,٣٧٣,٩٩٩)	(٢,٨١٦,٠١٩)
الصافي الدخل من العائد و المبيعات	١,٩٨٤,٧١١	١,٧٨٠,٣٩٤

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصري
الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف والاستثمار	٣٥,٢٧١	٤٠,٨٧٠
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	٤,٦١٠	٣,٥٢٠
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	١٦,٢٢٩	٩,١١٢
أتعاب أخرى	٩٥,٢٨٣	٦٨,١٩٦
الأجمالى	١٥١,٣٩٣	١٢١,٦٩٨

٨ - توزيعات الأرباح

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصري
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٢٠٢,٤٨٣	١٦٠,٥٢٤
بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	٣٢٤	٢,٥٥٩
الأجمالى	٢٠٢,٨٠٧	١٦٣,٠٨٣

٩ - صافي دخل المتاجرة

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
عمليات النقد الأجنبي		
أرباح (خسائر) التعامل فى العملات الأجنبية	١٢٩,٧٤٥	(٤٥,٧٥٧)
أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة	٤٠,٥٠٩	٣٧,٥٦٨
أرباح ادوات حقوق الملكية	٣١,٠٥٢	٨,٧٠٦
الأجمالى	٢٠١,٣٠٦	٥١٧

١٠ - (عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
نقدية وارصدة لدى البنك المركزى	٧,٦٩٨	(٢,٦٥٣)
ارصدة لدى البنوك	٢,٦٥٦	(٦٦)
ادوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٣٩,٢٧٠)	(١١,٣٦٦)
ادوات دين بالتكلفة المستهلكة	(٨٢,٤١١)	(١٣٥,٥٢٧)
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	(٩١)	(٢٩٤,٥١١)
مشاركات ومرابحات و مضاربات مع البنوك	١,٠٣٦	-
الأجمالى	(١١٠,٣٨٢)	(٤٤٤,١٢٣)

١١ - مصروفات إدارية

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات	(٣٦٣,٩٤٦)	(٣٣٣,٧١٧)
تأمينات اجتماعية	(٩,٠٨٧)	(٨,٠٥٢)
تكلفة المعاشات		
تكلفة نظم الاشتراكات المحددة	(٤,٢٩٩)	(٥,٥٩٧)
إجمالى تكلفة العاملين	(٣٧٧,٣٣٢)	(٣٤٧,٣٦٦)
الإهلاك والإستهلاك	(٩٠,٩٩٤)	(٦٨,٠٤٤)
مصروفات إدارية أخرى	(٢٨٧,٩٧٠)	(٣٣٣,٠٧٧)
الأجمالى	(٧٥٦,٢٩٦)	(٧٤٨,٤٨٧)

١٢- إيرادات تشغيل أخرى

	٣١ مارس٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التى بغرض المتاجرة	٤,٦٧٣,٩٠٦	١,٥٢٩,٤٨١
(مصروف) إيجار تشغيلي	(٤٢٨)	(٧٥٦)
أخرى	٢٩,٠٠٨	٧٤,٦١٧
(عبء) مخصصات أخرى	(١٤,٢٧٣)	(١١,٧٥١)
الأجمالى	٤,٦٨٨,٢١٣	١,٥٩١,٥٩١

١٣ – (مصروفات) ضرائب الدخل

	٣١مارس٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
مصروف ضرائب الدخل الحالية	(١٦٢,٥٦٩)	(٢٤٦,٧٠٤)
وتتمثل ضرائب الدخل الحالية فى الأتى:		
ضرائب دخل جارية	(٥٦١,٨٦٤)	(٤٦١,٧١٦)
إيرادات ضريبية مؤجلة	٣٩٩,٢٩٥	٢١٥,٠١٢
الإجمالى	(١٦٢,٥٦٩)	(٢٤٦,٧٠٤)

وفيما يلى الموقف الضريبي :

اولا: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تمت التسوية النهائية مع المركز الضريبي لكبار الممولين وسداد لضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م.
- بالنسبة لعام ٢٠١٩ تمت المحاسبة والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين، وجاري اجراء التسوية النهائية للحصول على مخالصة نهائية عن العام .
- بالنسبة للاعوام من ٢٠٢٠م وحتى٢٠٢٢م: تم تقديم الاقرار الضريبي وسداد الضريبة المستحقة من واقعه في المواعيد المحددة قانونا، ولم يتم الفحص حتى تاريخه .
- بالنسبة لعام ٢٠٢٣م: جارى إعداد الاقرار الضريبى، وسيتم تقديمه فى المواعيد المحددة قانونا .

ثانيا : ضريبة المرتبات والاجور

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين، وتم اجراء التسوية النهائية وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٩ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢٠/١/١م حتى ٢٠٢٤/٠٣/٣١م تم توريد الضريبة الشهرية المستحقة فى الموعد المحدد قانونا، ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثالثا : ضريبة الدمغة

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين، و تم اجراء التسوية النهائية وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠٢٠ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢١/١/١م وحتى ٢٠٢٤/٠٣/٣١م تم تقديم الإقرار الضريبى الربع سنوى في ميعاده وسداد الضريبة المستحقة من واقعه، ولم يتم الفحص حتى تاريخه .

رابعاً : الضريبة العقارية

- تم سداد جميع الضرائب المستحقة على فروع ومقرات البنك حتى عام ٢٠٢٣م ، وذلك وفقا للقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والمعمول به من ٢٠١٣/٧/١ .
- تم سداد المطالبات الخاصة بعام ٢٠٢٤م والتى تم ارسال مطالبات بها من المأمورية المختصة.

بالنسبة لشركات للبنك

اولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية
يتم إعداد الإقرار الضريبى وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.
ثانياً : ضريبة كسب العمل

- يتم توريد الضريبة الشهرية المستحقة وتقديمها فى المواعيد المحددة قانوناً.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- يتم اعداد الإقرار الضريبى وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

رابعاً: الضريبة العقارية

- يتم إعداد الإقرار الضريبى وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

خامسا : ضريبة المبيعات و القيمة المضافة

- يتم إعداد الإقرار الضريبى وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً

١٤ - نصيب السهم في الربح

	٣١ مارس٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
صافي أرباح الفترة	٦,١٥٢,٣٣٠	٢,١٩٧,١٩٦
حصة العاملين	(٦٠,٥٠٠)	(٥٥,٠٠٠)
مكافأة مجلس الإدارة	(٦,٥٠٠)	(٦,٠٠٠)
	٦,٠٨٥,٣٣٠	٢,١٣٦,١٩٦
المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة	٦٠٧,٤٧١	٦٠٧,٤٧١
نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه)	١٠,٠١٧	٣,٥١٧

١٥- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

	٣١ مارس٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
نقدية	٢,٥٤٠,٨٣٣	١,٨١٦,٣٠٣
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	١١,٩٩٩,٢٦١	١٠,٩٠١,٧٠٧
يخصم :		
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والايرادات المقدمة	(٥٦,٣٩٤)	(٤١,٣٧١)
الأجمالى	١٤,٤٨٣,٧٠٠	١٢,٦٧٦,٦٣٩
أرصدة بدون عائد	٥,٨٢٠,١٢٢	٧,٠٥٦,٤٤٣
أرصدة ذات عائد	٨,٦٦٣,٥٧٨	٥,٦٢٠,١٩٦
الأجمالى	١٤,٤٨٣,٧٠٠	١٢,٦٧٦,٦٣٩

١٦- أرصدة لدى البنوك

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
حسابات جارية	١,٩٤٤,٠٨٥	٩٩٨,٤٩٠
ودائع(مضاربات)	٦٤,٢٢٣,١٤٩	٤٥,٣٨٤,٦٢١
يخصم : الإيرادات المقدمة	(١٧٠,٧٠٣)	(١٢٤,٣٠٣)
يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٨,٤٩٣)	(٦,٩٧٨)
الإجمالى	٦٥,٩٨٨,٠٣٨	٤٦,٢٥١,٨٣٠
البنك المركزى بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي	٥,٥٥٢,٤٦٤	٤,٩٧٠,٩٣٩
بنوك محلية	٥٠,٠٤٣,٤٤١	٣٤,٥٧٥,٥١٣
بنوك خارجية	١٠,٣٩٢,١٣٣	٦,٧٠٥,٣٧٨
الإجمالى	٦٥,٩٨٨,٠٣٨	٤٦,٢٥١,٨٣٠
أرصدة بدون عائد	٨٠٧,٦٧٥	٣١٢,٩٠٤
أرصدة ذات عائد	٦٥,١٨٠,٣٦٣	٤٥,٩٣٨,٩٢٦
الإجمالى	٦٥,٩٨٨,٠٣٨	٤٦,٢٥١,٨٣٠
أرصدة متداولة	٦٥,١٨٠,٣٨١	٤٥,٩٣٨,٩٤٦
أرصدة غير متداولة	٨٠٧,٦٥٧	٣١٢,٨٨٤
الأجمالى	٦٥,٩٨٨,٠٣٨	٤٦,٢٥١,٨٣٠

١٧ - مخزون

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
مخزون خامات	٥١١,٧٤٨	٥٤٤,١٥٢
مخزون مستلزمات إنتاج وقطع غيار ووقود	٥٤٦,٦٣٦	٤٠٧,٦٧٨
مخزون انتاج تام	٢٧٤,٠٥٧	٢٣٤,١٢٠
مخزون عقارى	٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠
فروق تقييم ومخصص اضمحلال مخزون	(١١,٣٤٦)	(١١,٣٤٩)
الإجمالى	٢,١٢١,٠٩٥	١,٩٧٤,٦٠١

١٨- عملاء وأوراق قبض بالصافى

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
عملاء	٤٥٨,٧٨٤	٣٨٠,٥٤٣
أوراق قبض	١٣٩,٠٢٥	١٢١,٣٨٩
شيكات برسم تحصيل	٤٠٥,٣٦٥	٤٣٠,٤٢٧
عملاء ضمان كمبيالات معززة	٦٦,٢٠٤	٤٢,٨٧٩
الاجمـــالـــى	١,٠٦٩,٣٧٨	٩٧٥,٢٣٨
يخصم :		
مخصص إضمحلال لعملاء	(٤٠,٩٧٥)	(٣٥,٤٩٨)
الـصـــافـــى	١,٠٢٨,٤٠٣	٩٣٩,٧٤٠

١٩/أ- مشاركات ومرابحات ومضاربات مع البنوك

	٣١ مارس٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
اجمالى المشاركات و المضاربات والمرابحات مع البنوك	١٠٠,٢٧٣	٦٥,٦٠٩
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(٩٣)	(٨٦١)
الإجمالى	١٠٠,١٨٠	٦٤,٧٤٨

يوضح الجدول التالى تصنيف المحفظة ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة :

	٣١ مارس ٢٠٢٤م		٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م (بالألف جنيه مصرى)	
	مرحلة (١)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	مرحلة (١)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
	١٠٠,٢٧٣	(٩٣)	٦٥,٦٠٩	(٨٦١)
الإجمالي	١٠٠,٢٧٣	(٩٣)	٦٥,٦٠٩	(٨٦١)

١٩/ب - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

	٣١ مارس٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
تجزئة		
سيارات	٥٨٥,٣١٣	٥٧٨,٤٧٧
سلع معمرة و اخرى	٤٣١,١٣٦	٤٠٩,٦٧٩
عقارية	٢,٣٣٤,٢٤٦	٢,٢٩٦,٧٤٦
اجمالى (١)	٣,٣٥٠,٦٩٥	٣,٢٨٤,٩٠٢
مؤسسات شاملا المرابحات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية		
شركات كبيرة و متوسطة	١٢,٨٣١,٩٦٢	١٠,٩١٦,٣٢٣
شركات صغيرة	٩٨٤,٠٣٤	٩٩٩,٣١٣
شركات متناهية الصغر	٢,٤٨٥	٤,٠٨٠
اجمالى (٢)	١٣,٨١٨,٤٨١	١١,٩١٩,٧١٦
اجمالى المشاركات و المضاربات و والمرابحات للعملاء (١+٢)	١٧,١٦٩,١٧٦	١٥,٢٠٤,٦١٨
يخصم : الإيرادات المقدمة	(١,٥٢٩,٠٧٩)	(١,٤٧٦,٦٨٠)
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(١,٣٧٤,١٨٥)	(١,٠٧٩,٥٩٢)
الإجمالى	١٤,٢٦٥,٩١٢	١٢,٦٤٨,٣٤٦

١٩/ب - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء (تابع)

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للمشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للأنواع :

٣١ مارس ٢٠٢٤م **(بالألف جنيه مصرى)**

	افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	الاجمالى
الرصيد أول الفترة	٥٩,٢٢٧	١,٠٢٠,٣٦٥	١,٠٧٩,٥٩٢
عبء الاضمحلال خلال الفترة	٥٩,٥٩٤	٥٥,٤٣٤	١١٥,٠٢٨
مبالغ تم اعدامها خلال الفترة	(٤٩)	(٢٠,٢٨٥)	(٢٠,٣٣٤)
مخصص انتفي الغرض منه	(٥٣٥)	(١١٤,٤٠٢)	(١١٤,٩٣٧)
فروق ترجمة عملات أجنبية	-	٣١٤,٨٣٦	٣١٤,٨٣٦
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٤م	١١٨,٢٣٧	١,٢٥٥,٩٤٨	١,٣٧٤,١٨٥

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م **(بالألف جنيه مصرى)**

	افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	الاجمالى
الرصيد أول السنة	٢٩,٩٦٦	٥٦١,٥٦٧	٥٩١,٥٣٣
عبء الاضمحلال خلال السنة	٥٦,٦٨٦	٧٧٠,١٧٤	٨٢٦,٨٦٠
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	(٣٩٢)	(٤٢,٣٩٤)	(٤٢,٧٨٦)
مخصص انتفي الغرض منه	(٢٧,٠٣٣)	(٢٩٩,١٠٦)	(٣٢٦,١٣٩)
فروق ترجمة عملات أجنبية	-	٣٠,١٢٤	٣٠,١٢٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٥٩,٢٢٧	١,٠٢٠,٣٦٥	١,٠٧٩,٥٩٢

٢٠ - استثمارات مالية

	٣١ مارس٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
٢٠/أ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		
أدوات دين مدرجة في سوق الأوراق المالية – بالقيمة العادلة :		
اذون خزانة	٢٣,٤٧٧,٥٨١	٢٦,١٩٦,١٤٤
ادوات دين اخرى	٣,٤٩٣,٨٨٣	٣,٠٢٨,٨٩٥
أدوات حقوق ملكية – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة فى سوق الأوراق المالية	٦٥٢,٨١٣	١,١٣٥,٣١٧
- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية	٤,٣٣١,٩٦٨	٢,٩٥١,٢٥٨
وثائق صناديق استثمار :		
- وثائق صناديق استثمار	٥,٠٤٥,٦٢٤	٣,٣٩٢,٩٧٠
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)	٣٧,٠٠١,٨٦٩	٣٦,٧٠٤,٥٨٤
٢٠/ب - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر		
أدوات حقوق ملكية – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة فى سوق الاوراق المالية	٤١٧,٥٩٢	٣٧٤,٨٩١
وثائق صناديق استثمار	٧,٧٠٦	٨٨,٣٦٤
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر (٢)	٤٢٥,٢٩٨	٤٦٣,٢٥٥
٢٠/ج - استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
أدوات دين :		
- مدرجة فى سوق الاوراق المالية		
أذون الخزانة	٢٩,٨٥٦,٧٠٣	١٩,٧٧٨,٠٨٦
عوائد لم تستحق بعد	(٨٤٢,٢٣١)	(٤٩٠,٠٠٠)
مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	(١٧٦,٠٢٩)	(١٥٧,٠٩٢)
إجمالى (أ)	٢٨,٨٣٨,٤٤٣	١٩,١٣٠,٩٩٤
- أدوات دين أخرى	٤٨,١٥٣,٧٠٣	٤٠,٨٨٢,٠٣٣
- مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	(٤٣١,٨٦٥)	(١٦٥,٣٥٥)
اجمالي (ب)	٤٧,٧٢١,٨٣٨	٤٠,٧١٦,٦٧٨
إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (أ + ب) (٣)	٧٦,٥٦٠,٢٨١	٥٩,٨٤٧,٦٧٢
إجمالي استثمارات مالية (١+٢+٣)	١١٣,٩٨٧,٤٤٨	٩٧,٠١٥,٥١١

٢٠ - استثمارات مالية (تابع)

وفيما يلى تحليل أذون خزانة بكل محفظة مالية :

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

	٣١ مارس ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
	بالألف جنيه مصرى	**بالألف جنيه مصرى**
أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	٨,٦٦٦,٠٩٠	١٢,٢١٥,٢٦٢
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	٧,٢٤٣,٠٢٢	٦,٧٣٠,٧٠٢
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم	٧,٣٤٧,٥٩٩	٥,٨١١,١٦٠
أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم	٢,٥١٧,٣٥٧	٣,٦٧٥,٢٢٠
عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء	(٣٧,٠١٢)	(٣٧,٧٩٤)
عوائد لم تستحق بعد	(٢,٢٥٩,٤٧٥)	(٢,١٩٨,٤٠٦)
إجمالي	٢٣,٤٧٧,٥٨١	٢٦,١٩٦,١٤٤

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة :

	٣١ مارس ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
	بالألف جنيه مصرى	**بالألف جنيه مصرى**
أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	٤٨٨,٦٦٢	٥٦٢,٥٧٨
أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم	٢٩,٣٦٨,٠٤١	١٩,٢١٥,٥٠٨
عوائد لم تستحق بعد	(٨٤٢,٢٣١)	(٤٩٠,٠٠٠)
مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	(١٧٦,٠٢٩)	(١٥٧,٠٩٢)
إجمالي	٢٨,٨٣٨,٤٤٣	١٩,١٣٠,٩٩٤

٢٠/د - استثمارات في شركات شقيقة

- بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

٣١ مارس ٢٠٢٤م

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	القيمة الدفترية	نسبة المساهمة
		بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	
مستشفي مصر الدولي	مصر	١,١٣٨,٩٨١	٢٥٠,٢٥١	١,٠٧٧,٨١٢	٢٠٩,٢٩١	٢٧٣,٨٣٥	٢٤,٣٠٪
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	مصر	٨٦٧,٣٠٧	١١٥,٨٥٥	٢٨١,٠١٤	٢١٣,٥٧٠	٢٧١,٩٩٠	٣٢,٧٥٪
عربية للوساطة في التأمين	مصر	٦٥٣	١,٦٣٥	٦	(١٩١)	-	٢٥,٠٠٪
الجيزة للبويات والصناعات الكيماوية	مصر	٧٦٢	١١٥	٥٧٣	٥	٢,٤٥٣	٤٨,٥٧٪
العربية لاعمال التطهير " أراديس "	مصر	٨,٥١٩	٤,٢٩٦	٥,٨٠٨	٦٠٥	٢٤٩	٤٠,٠٠٪
ارضك للتنمية و الاستثمار العقاري	مصر	٢,٨٧٤,٠٠٦	٣,٠٧٤,٦٢٥	٦,٠٣٤	(٦٣,٦٧٨)	١٨,٧١٣	٢٥,٥١٪
الإجمالى						٥٦٧,٢٤٠	

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	القيمة الدفترية	نسبة المساهمة
		بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	
مستشفي مصر الدولي	مصر	١,١٣٨,٦٨٢	٢٥٠,٢٥١	١,٠٧١,٨١١	٢٠٩,٢٩١	٢٥١,٩٩١	٢٤,٣٠٪
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	مصر	٣,١٢٢,٣٣٥	٢,٣١٥,٤٨٥	٧٦,٩٦٥	٥٥,٣٩٨	٢٣٤,١٩٣	٣٢,٧٥٪
عربية للوساطة في التأمين	مصر	٦٥٣	١,٦٣٥	٦	(١٩١)	-	٢٥,٠٠٪
أشجار سيتى للتنمية والتطوير	مصر	١,٢٨٨,٥٧٤	١,٧٩٢,٤٢٥	٢٣٣,٨٨٢	(١٦,١٠٢)	٦٤,٧٩٧	٤٠,٠٠٪
ارضك	مصر	٢,٤٧٤,٤٣٤	٢,٦١٢,٤٩٣	٦,٠٣٤	(١٤٩,٣٦٠)	١٨,٠١٤	٢٥,٥١٪
العربية لاعمال التطهير " أراديس "	مصر	٧٤٤	١٠٢	٦١٢	٧	٢٤٩	٤٠,٠٠٪
الجيزة للبويات والصناعات الكيماوية	مصر	٨,٥١٩	٤,٢٩٦	٥,٨٠٩	٦٠٥	٢,١٢٨	٤٨,٥٧٪
الإجمالى						٥٧٢,٠٧٨	

- تم إدراج الأرصدة من آخر قوائم مالية متاحة .

٢٠/هـ - أرباح الاستثمارات المالية

	٣١ مارس ٢٠٢٤م	٣١ مارس ٢٠٢٣م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
أرباح استثمارات فى شركات شقيقة	٥٩,٩٧٧	٥٠,٩٠٤
الإجمالي	٥٩,٩٧٧	٥٠,٩٠٤

٢١ - أصول أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
الإيرادات المستحقة	١,٩٤٦,٠٠٣	١,٦٢٩,٨٥٩
المصروفات المقدمة	٢٨٦,٢٨٨	١٥٢,٤٣٦
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	١١٩,٦٢٤	١٢٩,١٣٤
الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون *	٢,٠٢٨,٢١٦	٢,٠٣٦,٣٢٨
التأمينات والعهد	٦٦,٦٦٠	٤١,٨٤١
القرض الحسن	٢٤	٣٨
مشروعات تحت التنفيذ **	١,١٤٠,٩١٧	١,١٢٥,٩١٠
أخرى	٨١٣,١٦٨	٧٤٩,١٣٠
مسدد تحت حساب الضرائب	١٠٢,٠٥٠	١٣٧,٣٧٠
الاجمالى	٦,٥٠٢,٩٥٠	٦,٠٠٢,٠٤٦

* تتمثل في وحدات سكنية وإدارية وأراضى تم الاستحواذ عليها مقابل تسوية مديونية بعض عملاء التوظيف ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك ممكناً ، ويتم إخطار البنك المركزى المصرى بموقف تلك الأصول في نهاية كل شهر وفقاً لمتطلبات المادة ٨٧ من القانون ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠م .

** فيما يلي مكونات بند مشروعات تحت التنفيذ :

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
فروع تحت التأسيس	١,٠٢٧,٨٧٨	١,٠١٦,٨٨٦
انفاق استثمارى	١١٣,٠٣٩	١٠٩,٠٢٤
الاجمالي	١,١٤٠,٩١٧	١,١٢٥,٩١٠

٢٢ - أصول غير ملموسة (تتمثل في أنظمة آلية وبرامج حاسب آلي)

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
صافي القيمة الدفترية اول السنة	٢٥٨,٩٠٧	١٩٣,٣٩٧
اضافات	٣١,٧٦٦	١٩١,٧٩٠
استهلاك	(٣٨,٨٠٢)	(١٢٦,٢٨٠)
صافي القيمة الدفترية أخرالفترة / السنة	٢٥١,٨٧١	٢٥٨,٩٠٧

٢٣- أصول ثابتة

	أراضي وإنشاءات ومرافق	تحسينات أصول مستأجرة	آلات ومعدات	أخرى	الإجمالي
	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
الرصيد في ٢٠٢٣/٠١/١	١,٩٧٨,٠١٤	٣٣,٢٦١	١,١٢٩,٠٣٣	٥٢٦,٤٥١	٣,٦٦٧,٣٥٩
التكلفة	(٢٧١,٨٠٨)	(١١,٠٩٤)	(٧٠٢,٨٧٢)	(٣٠٦,٥١١)	(١,٢٩٢,٣٨٥)
مجمع الإهلاك	١,٧٠٦,٨٠٦	٢٢,٠٦٧	٤٢٦,١٦١	٢١٩,٩٤٠	٢,٣٧٤,٩٧٤
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/١/١					
الرصيد في ٢٠٢٣/١/١	١,٧٠٦,٨٠٦	٢٢,٠٦٧	٤٢٦,١٦١	٢١٩,٩٤٠	٢,٣٧٤,٩١٤
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/١/١	١٤٥,٦٢٤	٤١,٣٤٨	١٧٥,٢١٨	٩٨,٢٨٣	٤٦٠,٤٧٣
اضافات	(١٦,٩٤٦)	٥٧٧	(٣٨,٦٥٩)	(١,١٠٧)	(٥٦,١٣٥)
استبعادات	(٣٠,١٩٩)	(٤,٠١١)	(١١٣,٤٧٠)	(٧٥,٩٢٩)	(٢٢٤,٣١٠)
اهلاك السنة	٦,٠٣٥	(٦٠٧)	٢٢,٢٧٦	١,٢٠٣	٢٨,٩٠٧
اهلاك مستبعد	١,٨١١,٣٢٠	٥٨,٦٧٤	٤٧١,٥٢٥	٢٤٢,٣٩٠	٢,٥٨٣,٩٠٩
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/١٢/٣١					
الرصيد في ٢٠٢٤/١/١	٢,١٠٧,٢٩٢	٧٥,١٨٦	١,٢٦٥,٥٩٢	٦٢٣,٦٢٧	٤,٠٧١,٦٩٧
التكلفة	(٢٩٥,٩٧٢)	(١٦,٥١٢)	(٧٩٤,٠٦٧)	(٣٨١,٢٣٧)	(١,٤٨٧,٧٨٨)
مجمع الإهلاك	١,٨١١,٣٢٠	٥٨,٦٧٤	٤٧١,٥٢٥	٢٤٢,٣٩٠	٢,٥٨٣,٩٠٩
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١/١					
الرصيد في ٢٠٢٤/١/١	١,٨١١,٣٢٠	٥٨,٦٧٤	٤٧١,٥٢٥	٢٤٢,٣٩٠	٢,٥٨٣,٩٠٩
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١/١	١٥,٢٥٢	١٥٧	٦,٩٥٥	٢٤,٥٢٠	٤٦,٨٨٤
إضافات	-	-	(٣٢٤)	(١٩٥)	(٥١٩)
استبعادات	(٨,١٥٩)	(١,٧٣٧)	(٢٢,٨٦٣)	(١٩,٣٦٠)	(٥٢,٠١٩)
اهلاك الفترة	١٤٦	-	٥٤٣	٢٢٩	٩١٨
اهلاك مستبعد	١,٨١٨,٥٥٩	٥٧,٠٩٤	٤٥٥,٨٣٦	٢٤٧,٥٨٤	٢,٥٧٩,٠٧٣
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/٣/٣١					
الرصيد في ٢٠٢٤/٠١/١	٢,١٢٢,٥٤٤	٧٥,٣٤٣	١,٢٧٢,٢٢٣	٦٤٧,٩٥٢	٤,١١٨,٠٦٢
التكلفة	(٣٠٣,٩٨٥)	(١٨,٢٤٩)	(٨١٦,٣٨٧)	(٤٠٠,٣٦٨)	(١,٥٣٨,٩٨٩)
مجمع الاهلاك	١,٨١٨,٥٥٩	٥٧,٠٩٤	٤٥٥,٨٣٦	٢٤٧,٥٨٤	٢,٥٧٩,٠٧٣
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/٣/٣١					

٢٤ - إستثمارات عقارية

	الاراضى	المبانى	الأجمالى
	بالالف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
الرصيد فى ٢٠٢٣/١/١			
صافي القيمة الدفترية فى ٢٠٢٣/١/١	١٨,٤٠٠	١١,٣٠١	٢٩,٧٠١
الاضافات	-	١٣٣	١٣٣
اهلاك السنة	-	(٢٤٨)	(٢٤٨)
صافي القيمة الدفتريه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٨,٤٠٠	١١,١٨٦	٢٩,٥٨٦
التكلفه	١٨,٤٠٠	١٢,٥١٢	٣٠,٩١٢
مجمع الاهلاك	-	(١٣٢٦)	(١,٣٢٦)
صافي القيمة الدفتريه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٨,٤٠٠	١١,١٨٦	٢٩,٥٨٦
الرصيد فى ٢٠٢٤/١/١			
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١/١	١٨,٤٠٠	١١,١٨٦	٢٩,٥٨٦
الاضافات	-	-	-
إهلاك الفترة	-	(٦٣)	(٦٣)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢٤	١٨,٤٠٠	١١,١٢٣	٢٩,٥٢٣
التكلفة	١٨,٤٠٠	١٢,٥١٢	٣٠,٩١٢
مجمع الاهلاك	-	(١,٣٨٩)	(١,٣٨٩)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢٤	١٨,٤٠٠	١١,١٢٣	٢٩,٥٢٣

٢٥ - أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
حسابات جارية	٢,٠٩٢,٩٧٨	١,٦١٨,٥٧٠
ودائع	١٩,٥٤١,١٩٦	١٤,٦٦١,٤٢٠
الأجمالى	٢١,٦٣٤,١٧٤	١٦,٢٧٩,٩٩٠
بنوك محلية	٣,١٥٤,٥٨٣	٢,٣٥٨,٩٥٦
بنوك خارجية	١٨,٤٧٩,٥٩١	١٣,٩٢١,٠٣٤
الأجمالى	٢١,٦٣٤,١٧٤	١٦,٢٧٩,٩٩٠
أرصدة بدون عائد	٣٥٦,٣٦١	٢٠٤,٧٧١
أرصدة ذات عائد متغير	١٩,٥٤١,١٩٦	١٤,٦٦١,٤٢٠
أرصدة ذات عائد ثابت	١,٧٣٦,٦١٧	١,٤١٣,٧٩٩
الأجمالى	٢١,٦٣٤,١٧٤	١٦,٢٧٩,٩٩٠

٢٦ - الأوعية الادخارية و شهادات الادخار

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
حسابات تحت الطلب	١٤,٥٨٩,٢٨٥	١١,٤١٥,٩٢٩
حسابات لأجل وبإخطار	٩٦,٦٤٦,٧٧٤	٧١,٦٨١,٣٣٠
شهادات ادخار	٤٥,٤٤٤,٣١٠	٤٥,٦٣٣,٢٩٤
الحسابات الأخرى *	٤٩٠,٢٢٣	١,٤٧١,٢٢٧
الاجمالى	١٥٧,١٧٠,٥٩٢	١٣٠,٢٠١,٧٨٠
حسابات مؤسسات	٤,٣٧٤,٣٢٥	٤,٦٣٦,٧٥٢
حسابات أفراد	١٥٢,٧٩٦,٢٦٧	١٢٥,٥٦٥,٠٢٨
الاجمالى	١٥٧,١٧٠,٥٩٢	١٣٠,٢٠١,٧٨٠
أرصدة بدون عائد	١٥,٠٧٩,٥٠٨	١٢,٨٨٧,١٥٦
أرصدة ذات عائد متغير	١٤٢,٠٩١,٠٨٤	١١٧,٣١٤,٦٢٤
الاجمالى	١٥٧,١٧٠,٥٩٢	١٣٠,٢٠١,٧٨٠

* تتضمن الحسابات الاخرى فى ٣١ مارس٢٠٢٤م مبلغ ٩,٢٠٧ ألف جنيه مقابل ٣,٠٨٩ ألف جنيه مصرى في تاريخ المقارنة ، تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستنديه – استيراد وتصدير والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريبا قيمتها الحالية .

٢٧ - التزامات أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
عوائد مستحقة	٤,٧٧٤,٤١٣	٤,٣٤٦,٩٩٣
مصروفات مستحقة	٢٠,١٢٨	٢١,٧١٨
الزكاة المستحقة شرعا	٧٥,٠٠٠	٢٣٤,١٢٩
توزيعات مساهمين	١,٠٢٩,١٦١	١٩٢,٠١٧
ارصدة دائنة ودائنون مختلفون	٨٨٥,٩٢٣	٧٦٢,٩٤٧
الاجمالى	٦,٧٨٤,٦٢٥	٥,٥٥٧,٨٠٤

٢٨ - مخصصات أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة	٣٣١,٤٢٤	٣١٠,٤٠٧
تعديل رصيد اول السنة	-	٥٣٥
الرصيد بعد التعديل	٣٣١,٤٢٤	٣١٠,٩٤٢
فروق ترجمة عملات أجنبية	٤,٨٥٣	٢,١٦٦
المستخدم خلال الفترة / السنة	(١٥,٠٠٠)	(٣٤,١٧٤)
المكون من المخصصات	٢٧,٩٩٥	١٠٦,٤٢٩
مخصصات انتفى الغرض منها	(١٢,٤٣٣)	(٥٣,٩٣٩)
الرصيد فى أخر الفترة / السنة	٣٣٦,٨٣٩	٣٣١,٤٢٤

٢٩ - رأس المال المصدر والمدفوع وأسهم الخزينة

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٥,٦٧٧,٥٠٩ ألف جنيه مصرى في ٣١ مارس ٢٠٢٤م بقيمة أسمية ١ دولار امريكى للسهم وجميع الأسهم مسدده بالكامل .

	عدد الأسهم	أسهم عادية بالألف جنيه مصرى	اسهم خزينة بالألف جنيه مصرى	الإجمالي بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول الفترة	٦٠٧.٤٧١,٤٥٠	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٩,٨٩٢)	٥,٦٦٧,٦١٧
الرصيد في نهاية الفترة	٦٠٧,٤٧١,٤٥٠	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٩,٨٩٢)	٥,٦٦٧,٦١٧

- يبلغ راس المال المرخص به مبلغ مليار دولار امريكى .
- يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٦٠٧,٥ مليون دولار امريكى بما يعادل ٥,٧ مليار جنيه مصرى موزعة على ٦٠٧,٤٧١,٤٥٠ سهم وجميع الأسهم عادية .

٣٠ - الاحتياطيات

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
احتياطي المخاطر البنكية العام (أ)	٢٠,٣٦٤	٢٠,٣٦٤
احتياطي قانوني (عام) (ب)	٢,٧٦٦,٠٥٥	٢,٣٦١,٣٤٤
احتياطي رأسمالي (ج)	٤١,٣١١	٣١,٥٧٩
احتياطي القيمة العادلة (د)	٥,٦٧٧,١٠٩	٣,٣٩٦,٨٥٩
احتياطي المخاطر العام (هـ)	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
إجمالي	٨,٦٥٣,٩٩٢	٥,٩٥٩,٢٩٩

أ- احتياطي المخاطر البنكية العام

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول الفترة / السنة المالية	٢٠,٣٦٤	٣٧,٢٤١
المحول من احتياطى المخاطر البنكية عن أصول الت ملكيتها للبنك الى أرباح المحتجزه	-	(١٦,٨٧٧)
الرصيد فى نهاية الفترة / السنة المالية	٢٠,٣٦٤	٢٠,٣٦٤

٣٠ - الاحتياطيات (تابع)

ب - احتياطي قانوني (عام)

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول الفترة / السنة المالية	٢,٣٦١,٣٤٤	١,٩١٤,٤٧٤
محول من ارباح السنة المالية السابقة إلي احتياطي قانوني (عام)	٤٠٤,٧١١	٤٤٦,٨٧٠
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	٢,٧٦٦,٠٥٥	٢,٣٦١,٣٤٤

ج- احتياطى راسمالى

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول الفترة / السنة المالية	٣١,٥٧٩	٢٥,٢٣٣
محول من أرباح السنة المالية السابقة إلي احتياطي راسمالي	٩,٧٣٢	٦,٣٤٦
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	٤١,٣١١	٣١,٥٧٩

*** يمثل أرباح بيع أصول ثابتة تم تحويلها للاحتياطي الراسمالى قبل إجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للمادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م.**

د - احتياطي القيمة العادلة

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول الفترة / السنة المالية	٣,٣٩٦,٨٥٩	٣,٢١٤,٩٢٤
التغير في القيمة العادلة خلال الفترة / السنة	٢,٢٤٠,٩٨٠	١٥٧,٧٣٢
التغير في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين	٣٩,٢٧٠	٢٤,٢٠٣
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	٥,٦٧٧,١٠٩	٣,٣٩٦,٨٥٩

هـ - احتياطي المخاطر العام

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول الفترة /السنة المالية	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣

٣٠/ و - الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة)

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول الفترة/ السنة	١٤,٦٤٤,٣٤٣	١٢,٠٢١,٤٨٦
المحول من احتياطى القيمة العادلة للارباح المحتجزة	٢١,٢٩٦	١٣٤,٧٥٠
توزيعات أرباح	(١,٣٩٨,٨٣٤)	(١,٥٠٤,٨٦٩)
المحول من احتياطى المخاطر البنكية عن أصول الت ملكيتها للبنك	-	١٦,٨٧٧
محول إلى الاحتياطى القانوني	(٤٠٤,٧١١)	(٤٤٦,٨٧٠)
محول إلى الاحتياطى راسمالي	(٩,٧٣٢)	(٦,٣٤٦)
صافي أرباح الفترة / السنة	٦,١٥٢,٣٣٠	٤,٤٢٩,٣١٥
صافي أرباح الفترة / السنة والأرباح المحتجزة	١٩,٠٠٤,٦٩٢	١٤,٦٤٤,٣٤٣

٣١- النقدية وما في حكمها

١/٣١- لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
نقدية	٢,٥٤٠,٨٣٣	١,٨٤٨,٧٤٩
أرصدة لدى البنوك	٦٥,٩٨٨,٠٣٨	٣٢,٥٢١,٧٥٠
اذون خزانة	٩,١٥٠,٨١٤	٦,٠١٠,٥٠٨
الاجمالى	٧٧,٦٧٩,٦٨٥	٤٠,٣٨١,٠٠٧

٢/٣١- لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلى:

أ- لم يشمل التغير في بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة على أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول اخرى بمبلغ ٨،١١٢ ألف جنيه مصرى بالإضافة إلى ديون معدومة بمبلغ ٢٠،٣٣٤ الف جنيه مصرى للعملاء .

ب- لم يشمل التغير في بند استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر فروق التقييم والتى أدرجت ببند احتياطى القيمة العادلة بمبلغ ٢,٢٨٠,٢٥٠ ألف جنيه مصرى.

٣٢ -التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣١ مارس٢٠٢٤م وتم تكوين مخصص لتلك القضايا وما تم تكوينه يمثل التزام قانونى نتج عن حدث في الماضى وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ومن المتوقع تحقق خسائر عنها وتحملت به نتائج أعمال البنك.

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٨٨٩,٥٦١ ألف جنيه مصرى عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م مقابل ٦٩٦,٤٩٨ الف جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م متمثلة فى ارتباطات عن تعاقدات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

ج - ارتباطات عن عمليات التوظيف و الاستثمار

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف و الاستثمار فيما يلي :

	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
ارتباطات عن توظيفات	٢,٧٤٧,٣٨١	٢,٢٥٦,٠٨٣
خطابات ضمان	١٢٦,١٧٣	١١٨,٠٨٩
اعتمادات مستنديه استيراد	١,٨٤١	١,٢٥٠
الإجمالي	٢,٨٧٥,٣٩٥	٢,٣٧٥,٤٢٢

٣٣- المعاملات مع أطراف ذوي علاقة - مشاركات ومرابحات ومضاربات لأطراف ذوي علاقة

تتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية الفترة / السنة المالية فيما يلي :

أ - **مشاركات ومرابحات ومضاربات لأطراف ذوي علاقة**

	اعضاء الإدارة العليا وافراد العائلة المقربين	
	٣١مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
مشاركات ومرابحات ومضاربات وتسهيلات مع العملاء		
أول السنة المالية	٢,٧١٧	١,٦١٤
مشاركات ومرابحات ومضاربات صادرة خلال الفترة / السنة	-	١,٥٠٠
مشاركات ومرابحات ومضاربات محصلة خلال الفترة / السنة	(٩٥٦)	(٣٩٧)
أخر الفترة / السنة المالية	١,٧٦١	٢,٧١٧
عائد المشاركات والمرابحات والمضاربات *	١٦٣	٢٥١

* العائد المذكور ضمن الرصيد المدين للعمليات

- يوجد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات ممنوحة لأعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين في نهاية مارس٢٠٢٤م بـ -- الف جنيه مصرى (مقابل ١,٥٠٠ألف جنيه مصرى فى سنة المقارنة).

ب - **ودائع من أطراف ذوي علاقة**

	اعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين	
	٣١ مارس٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى
الودائع في أول السنة	١٦,١٢٠	١٧,٠٩٢
الودائع التي تم ربطها خلال الفترة / السنة	٤٥,٠٩٩	١٠٨,٧٩٧
الودائع المستردة خلال الفترة / السنة	(٤٥,٥٨٥)	(١٠٩,٨٧٦)
فروق تقييم	٢,٧٤٢	١٠٧
الودائع في أخر الفترة / السنة	١٨,٣٧٦	١٦,١٢٠
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	٢٣٩	٨٠٦

الودائع السابقة بدون ضمان وتحمل عائد متغير وتسترد عند الطلب .

٣٤- صناديق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمى)

صناديق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمى)

- صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري)

الصندوق احد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٥٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢,٤٢٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢٢,٩٢٨,٤٩٦ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م بمبلغ ٤٤,٩٨٧,٠٩٢ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ مارس٢٠٢٤م مبلغ ٢٧٦,٩٨ جنيه مصري بعد توزيعات قدرها ٨٠,٧٥ جنيه مصرى منذ بدء النشاط كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٩١٠,٥٤١ وثيقة .

- صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى وبنك التجارى الدولى (ذو العائد التراكمى)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجارى الدولي بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سى أى اسيتس مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٢٥,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشر ء عدد ٣٢,٠٠٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢,٣٥٣,٦٥٣ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ مارس٢٠٢٤م بمبلغ ٧.٢١٥,٦٨٠ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ مارس٢٠٢٤م مبلغ ٢٢٥,٤٩ جنيه مصرى كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٣٣٧,٢٢٣ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الاخرى التي يؤديها له . وقد بلغ إجمالي الأتعاب والعمولات ٣٣٤,٤١٥ جنيه مصرى عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل .

٣٥- أحداث هامة

لا توجد أحداث لاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية .